A41-WP/32
AD/4
6/7/2022

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية — الدورة الحادية والأربعون

اللجنة الإدارية

بند جدول الأعمال رقم ٥٠: التصرف في الفائض/العجز النقدي

التصرّف في الفائض/العجز النقدي

(ورقة مقدَّمة من مجلس الإيكاو)

الموجز التنفيذي

بموجب المادتيْن ٦–٢ و٦–٣ من "النظام المالي"، تتضمن ورقة العمل هذه تقريراً مقدَّماً إلى الجمعية العمومية عن الوضع من حيث العجز أو الفائض النقدي.

في ٢٠٢١/١٢/٣١، بلغ العجز النقدي ١١ مليون دولار كندي على النحو المبيّن في الجدول الوارد في ورقة العمل هذه. وفي ظل وجود عجز، فليس هناك فائض نقدي متاح لتوزيعه بموجب المادة ٦–٢ من النظام المالي والفقرتيْن ٢ و٣ من منطوق قرار الجمعية العمومية ٢٦–٢٣. ويُعتبر العجز المالي في ٢٠٢١/١٢/٣١ عجزاً مؤقتاً ويمكن سده بالدفع الفوري للاشتراكات المتأخرة من جانب الدول الأعضاء. وبناء عليه، لا يُقترح على الجمعية العمومية أن تطلب من الدول الأعضاء سدّ هذا العجز عملاً بالمادة ٦–٣ من "النظام المالي".

الإجراءات: يُرجى من الجمعية العمومية القيام بما يلي:

١) الإحاطة علماً بوضع العجز النقدي في ٢٠٢١/١٢/٣١؛

٢) النظر في عدم وجود حاجة إلى مطالبة الدول الأعضاء بدفع مبالغ مالية لسدّ العجز.

الأهداف الاستراتيجية:	ورقة العمل هذه مرتبطة باستراتيجية الدعم الخاصة بالتنظيم والإدارة: الميزانية والإدارة المالية.
الآثار المالية:	لا ينطبق.
المراجع:	"القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية" (في ٢٠١٩/١٠/٤) (Doc 10140) "النظام المالي للإيكاو" (Doc 7515)

١- المقدمة

١-١ تُعرَض ورقة العمل هذه على الجمعية العمومية لإطلاعها على وضع السيولة النقدية للمنظمة وعلى توصية المجلس بخصوص توزيع أو استرداد الفائض أو العجز النقدي طبقاً للمادة ٦-٢ والمادة ٦-٣ من "النظام المالي" وقرار الجمعية العمومية ٢٦-٢٣.

١-٢ وتورد الورقة معلومات عن الوضع الراهن للعجز النقدي في ٢٠٢١/١٢/٣١ وتُبيّن أنه في التاريخ المذكور لم يوجد فائض لتوزيعه وإنما كان هناك عجز نقدي.

٢- وضع السيولة النقدية

٢-١ تمثِّل الاشتراكات المقررة التزاماً قانونياً على الدول الأعضاء. وفي ٢٠٢١/١٢/٣١ بلغت قيمة الفائض المتراكم في صافي أصول الصندوق العام ١٦,٢ مليون دولار كندي، دون حساب المبالغ الاحتياطية ورأس المال العامل. ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، فبصرف النظر عما إذا كانت الدول الأعضاء قد سدَّدت بالفعل الاشتراكات المقررة عليها أم لا، تُدوّن هذه الاشتراكات كإيرادات في بداية السنة التي فُرضت عنها تلك الاشتراكات. وفي هذا السياق، وعملاً بالمادة ٦-٣ من النظام المالي، يجب تعديل الفائض المتراكم بمبلغ الاشتراكات المحصَّلة.

٢-٢ وفي ٢٠٢١/١٢/٣١ بلغت قيمة الاشتراكات المستحقة المتأخرة ٢٧,٢ مليون دولار كندي. ويتألف الرصيد المستحق السداد من ١٥,٦ مليون دولار كندي من اشتراكات سنة ٢٠٢١ و١١,٦ مليون دولار كندي من متأخرات سنة ٢٠٢٠ وما قبلها. وبناء على ما تقدم، فإن وضع السيولة النقدية في ٢٠٢١/١٢/٣١ يظهر عجزاً قيمته ١١ مليون دولار كندي (بلغ العجز في ٢٠١٨: ٦,٣ مليون دولار). وفيما يلي ملخص وضع السيولة النقدية خلال السنوات الثلاث الماضية:

بآلاف الدولارات الكندية

	2019	2020	2021
الفائض المتراكم	12 115	14 614	16 211
تُطرح منه: الاشتراكات المقررة المستحَقة من الدول الأعضاء	(27 704)	(14 792)	(27 193)
العجز النقدي	**(15 589)**	**(178)**	**(10 982)**

٣- الخلاصة

٣-١ بما أن وضع السيولة النقدية في ٢٠٢١/١٢/٣١ يُظهر عجزاً، لا تسري أحكام المادة ٦-٢ من "النظام المالي" ولا المادة ٣ من منطوق قرار الجمعية العمومية ٢٦-٢٣ بشأن توزيع الفائض النقدي. ويُعتبر العجز السائد في ٢٠٢١/١٢/٣١ عجزاً مالياً مؤقتاً ويمكن تعويضه بالدفع الفوري للاشتراكات المتأخرة من جانب الدول الأعضاء. وبناءً عليه، لا يُقترح على الجمعية العمومية أن تطلب من الدول الأعضاء سدّ هذا العجز عملاً بالمادة ٦-٣ من النظام المالي.

— انتهى —